الأمم المتحدة
S/2015/439



Distr.: General
16 June 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا – مقدمة

١ – يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢٢٠٥ (٢٠١٥)، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أواصل إبلاغه بما يحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأن أطلعه فورا على أي انتهاكات خطيرة للاتفاق المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/384، المرفق). ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في أبيي وعن نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وعملياتها منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/302) وكذلك عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية التي كلفت بها القوة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١) المتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي هادئة نسبيا ولكن متقلبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت حكومة السودان تحتفظ بما يتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ فردا من أفراد الشرطة داخل مجمّع دفرة النفطي (شمال أبيي)، في انتهاك للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وللعديد من قرارات مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود أعداد صغيرة مسلحة من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان في أجزاء من جنوب أبيي، في انتهاك لنفس الاتفاق ولقرارات مجلس الأمن. وأبلغ عن عدة حوادث تتعلق بوجود عناصر مسلحة غير مأذون لها في منطقة أبيي، فضلا عن أفراد مسلحين من قبيلة دينكا نقوك يرتدون زيا مدنيا بالقرب من بلدة أبيي.





170615 170615 15-09220 (A)

٣ - وفي ٧ أيار/مايو، أبلغت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بوقوع هجوم على تسعة تجار من المسيرية في الشقيق أسفر عن مقتل ستة أفراد وجرح شخص واحد وتدمير شاحنة. ووفقا للناجين، لقد كانوا في طريقهم إلى ميوم في ولاية الوحدة في جنوب السودان، عندما أوقفهم أفراد مجهولو الهوية من إحدى الميليشيات يتراوح عددهم ما بين ١٠ و ١٥ فردا فأجبروهم على النزول من الشاحنة وأطلقوا النار عليهم. وقد عثر على الجثث الست على بعد ٥٠ إلى ١٠٠ متر من الطريق الرئيسي. وقدمت القوة الإسعافات الأولية إلى الجريح والناجيِّين ونقلتهم إلى المستشفى في دفرة لتلقِّي مزيد من العلاج. ولم تنجح القوة في العثور على الجناة. وما زالت التحقيقات في الحادث جارية وتواصل دوريات القوة رصد الحالة الأمنية.

٤ - وفي ١٣ أيار/مايو، في سنك، قدمت القوة الإسعافات الأولية إلى راع من المسيرية أصيب بطلقة نارية في بطنه ونقلته إلى المستشفى في دفرة لتلقي مزيد من العلاج. ولم يعثر جنود القوة المنتشرين في المنطقة على الجاني. وفي طريق العودة إلى القاعدة، ألقت القوة القبض على شخص مسلح من المسيرية، فنزعت سلاحه وسلمته فيما بعد إلى القيادات الأهلية. وفي اليوم نفسه، حققت القوة في حالة إبلاغ عن مقتل أحد القرويين وسرقة ٣٥ رأسا من الماشية في أوانق تو في القطاع الجنوبي. وفي الطريق إلى مسرح الجريمة، أوقف دورية القوة أفراد زعموا أن المنطقة جزء من جنوب السودان. ورأت القوة ١٠ جنود مسلحين تابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان وراء القرويين. وتقع أوانق تو جنوب منطقة أبيي، بالقرب من الحدود مع جنوب السودان. وعند رؤية جنود القوة، فر جنود جيش التحرير الشعبي السوداني نحو جنوب السودان. وفي ١٨ أيار/مايو، حققت القوة في تقارير تفيد بوجود نحو ٣٠ جنديا مسلحا تابعا للجيش الشعبي لتحرير السودان في مجاك ومبوك في القطاع الجنوبي، لكنها لم تجد أي جنود.

٥ - وفي ٢٠ أيار/مايو، قتل شابان من دينكا نقوك على يد أربعة مهاجمين مجهولي الهوية في دار، على بعد ١٠ كيلومترات إلى الغرب من أتوني. ولم يستطع جنود القوة العثور على الجناة. وقد استهلت القوة تحقيقا في الحادث.

٦ - وفي ٢٦ أيار/مايو، حققت القوة في هجوم مسلح شنه مسلحان على شاحنة تحمل حصص إعاشة من أبيي إلى قاعدة القوة الأمنية في دفرة. وبسبب تزايد الحوادث الإجرامية، أصدرت القوة إخطارا أمنيا يقضي بضرورة وجود حراسة يوفرها جنود القوة المكلفون بالحماية لجميع التحركات شمال منطقة دوكورا. وفي اليوم نفسه، أُبلغت القوة من جانب أحد السكان المحليين بوجود مسلحين من المسيرية يمتطون دراجات نارية في صهيب وماكير.

وجمعت القوة خمس دراجات نارية مخبأة وسط دغل وأرسلتها إلى قاعدة عمليات السرية في دوكورا. وفي هذا الصدد، وردت تقارير متواترة عن تحركات عناصر إجرامية مسلحة داخل منطقة أبيي على متن دراجات نارية، وقد استخدمت دراجات نارية في الآونة الأخيرة في سرقة الماشية وارتكاب جرائم أخرى.

٧ - وفي ٢٧ أيار/مايو، أبلغت القوة من جانب أحد السكان المحليين بسرقة عدد غير محدد من الماعز في ملكية قبيلة دينكا نقوك، وذلك على يد مسلحين مجهولي الهوية. فأوفدت القوة دوريات من أجل البحث عن الماعز والجناة، غير أنه تبين أن الأنباء كانت كاذبة. ولكن، في طريق العودة رأت القوة مجموعة من الجنود المسلحين التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة أريك العامة. وبمجرد رؤية الدورية، فر الجنود نحو الأدغال. وترصد القوة عن كثب أنشطة جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولا سيما في القطاع الجنوبي حيث ما زال يلاحظ وجودهم على الرغم من تأكيدات مسؤولي جنوب السودان أن جميع جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان أخلوا المنطقة.

٨ - ومع بداية موسم الأمطار، شرعت قبائل المسيرية الرحل في هجرتها الموسمية نحو الشمال داخل منطقة أبيي. ويقدر مجموع سكان المسيرية في منطقة أبيي بحوالي ٠٠٠ ١١. وحتى ٣١ أيار/مايو، ترك حوالي ٨٠٠ ٦ من أفراد المسيرية الجزء الشمالي من أبيي هم وماشيتهم. ويقال إن حوالي ٦٢٠ ٤ من المهاجرين من قبيلة المزاغنة شوهدوا وهم متوجهون إلى فاروق من مناطق أم خراييت وقولي وواتقوق ودوكرا. وشوهد حوالي ٨٦٠ ١ شخصا من قبيلة أولاد كامل وهم يهاجرون من نونق وعلال وشيقي إلى تاداما، وانتقل ما يقرب من ٣٢٠ مهاجرا من أولاد عمران إلى دبيب من دمبلية وشقيق. ومع ذلك، لا يزال نحو ٢٠٠ ٤ من أفراد قبيلة المسيرية في أجزاء مختلفة من أبيي. ولم تسجل خلال هذه الفترة أي زيادة في عدد العائدين من المشردين داخليا من قبيلة دينكا نقوك.

٩ - وللتقليل إلى أدنى حد من مخاطر العنف القبلي خلال موسم الهجرة، واصلت القوة تنفيذ استراتيجيتها المتعددة الجوانب لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها. وتتمثل هذه الاستراتيجية في إنشاء منطقة لفض الاشتباك بين الطائفتين تكون مدعومة برصد مستمر وتقييمات للإنذار المبكر في ما يتعلق بموقعهما وتحركاتهما، ونشر القوات في مناطق الاضطراب المحتملة، وإجراء دوريات ردع قوية نهارية وليلية، والرصد الجوي، وإجراء علميات نشر خاصة بموسم الأمطار، والعمل بشكل متكرر مع المجتمعات المحلية والسلطات في السودان وجنوب السودان من أجل تسوية الخلافات وتذكيرها بمسؤولياتها.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت القوة عقد ٣١ اجتماعا للجنة الأمنية المشتركة في مختلف القطاعات للتحاور مع أفراد القبيلتين على السواء وتزويدهم بأحدث المعلومات عن المسائل الأمنية. وبالمثل، نفذت القوة ٧ ٧٥٩ دورية نهارية وليلية وخاصة في منطقة أبيي.

١١ - وواصل أفراد الشرطة التابعون للقوة تقديم المشورة والدعم إلى رئيس البعثة، وقائد القوة والعنصر العسكري في ما يتعلق بمسائل القانون والنظام وحماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، أنجز أفراد شرطة الأمم المتحدة سبع دورات تدريبية توجيهية قدمت فيها لحوالي ٦٢ فردا من الأفراد النظاميين والمدنيين التابعين للقوة الأمنية إحاطة بشأن المسائل الجنسانية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وسياسات الوقاية من العنف الجنسي والجنساني. وفيما يتعلق بجهود القوة الرامية إلى دعم وتعزيز لجان الحماية المجتمعية، قدم ١٥٠ من قبيلة دينكا نقوك في أقوك و ١٥ شخصا في بلدة أبيي طلبات ليصبحوا أعضاء في هذه اللجان. وبدأ فرز مقدمي الطلبات في ١ أيار/مايو في أقوك، عن طريق التحقق من بيانات المرشحين من مختلف المصادر والتثبت مما إذا كانوا ينتمون في السابق إلى الجيش، أو ارتكبوا جرائم.

١٢ - وتجري أيضا عملية إنشاء لجان الحماية المجتمعية داخل قبائل المسيرية في دفرة، وستدعم من جانب موقع فريق شرطة الأمم المتحدة في قاعدة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في دفرة الذي بدأ تشغيله في نيسان/أبريل. وقد تلقى أفراد شرطة القوة بالفعل قائمة تضم ٥٠ من شباب المسيرية الذين تطوعوا وجرى اختيارهم من جانب القيادات الأهلية لتمثيل اللجنة في منطقة دفرة. وعملية فحص السجلات الشخصية على وشك البدء.

١٣ - وأعد أفراد شرطة القوة، بتنسيق وثيق مع قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، دليلا بشأن دعم لجان الحماية المجتمعية. وسيوفر هذا الدليل إطارا سياساتيا شاملا لعمليات القوة في مجال مساعدة اللجان في العمليات المتعلقة بالقانون والنظام وتعزيز قدرات اللجان غير المسلحة القائمة من خلال التدريب، والتوجيه، والرصد، والمشورة، والاشتراك في موقع واحد مع أعضاء اللجان.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تطهير الطرق والتحقق من سلامتها ومسح المناطق والتخلص من أخطار المتفجرات في جميع أنحاء منطقة أبيي، بما ييسّر حرية التنقل لأفراد الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في العمل الإنساني والمجتمعات المحلية. وواصلت الأفرقة جمع المعلومات المتعلقة بوجود أخطار المتفجرات عن طريق إجراء مسوح غير تقنية في ٣٧ قرية، مما أسفر عن إزالة ٦٥٠ قطعة من الذخائر المتفجرة المتروكة. وقدمت الأفرقة أيضا خدمة التوعية بخطر الألغام لحوالي

٧ ٢٨٠ مـن أفـراد المجتمعـات المحليـة، وبـذلك أسـهمت في توعيتـهم بالمخـاطر الـتي تشـكلها مخلفات الحرب من المتفجرات.

١٥ - وفي سياق دعـم الولايـة الموسـعة للقـوة في مجـال حجـز الأسـلحة وتـدميرها، اشـترت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام حاويات للتخزين ومقـاريض لتقطيـع الأسـلحة ووضعت إجراءات تشغيل موحدة لتخزين الأسلحة وتدميرها. ويجري تشـييد موقـع الأسـلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و لم يشرع بعد في تدمير الأسـلحة الـتي جـرى حجزهـا. وبالإضـافة إلى ذلك، واصلت الـدائرة التنسـيق مـع فصـيلة إزالـة الألغـام التابعـة للقـوة بغيـة كفالـة اتسـاق عملـها مـع المعـايير الدوليـة لمكافحـة الألغـام، ممـا مكـن الفصـيلة مـن مسـاعدة القـوة في تنفيـذ ولايتها بمزيد من الفعالية.

ثالثا - التطورات السياسية والحوار بين القبائل

١٦ - وافقـت لجنـة الرقابـة المشـتركة في أبيـي، في اجتماعهـا التاسـع المعقـود في أديـس أبابـا يـومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مـارس، علـى عقـد اجتمـاع لشـيوخ القبائـل في الأسـبوع الأخـير مـن نيسان/أبريل. وقد أُجل الاجتماع منذ ذلك الحين إلى الفتـرة مـن ٢٠ إلى ٢٣ حزيران/يونيه. وستعمل القـوة الأمنيـة المؤقتـة لأبيـي بنشـاط علـى دعـم هـذه المبـادرة الـتي تتـيح فرصـة هامـة للمساعدة على المصالحة بين القبيلتين. ويتفق أعضاء اللجنة سواء كـانوا مـن جنـوب السـودان أو مــن الســودان علــى أن المشــاركين في الاجتمــاع ينبغــي أن يتنــاولوا المســائل الموضــوعية، كاغتيـال الـزعيم الأكـبر لقبيلـة دينكـا نقـوك في أيار/مـايو ٢٠١٣. ويُتوقـع أن يلـي الاجتمـاع بوقت قصير الاجتماعُ العاشر للجنة.

١٧ - وفي الوقت نفسه، واصلت القوة الأمنية المؤقتة لأبيـي التعامـل مـع قبـيلتي دينكـا نقـوك والمسيرية في منطقة أبيي. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، شـاركـت القـوات التابعـة للقـوة الأمنية المؤقتة لأبيي في مبـادرات الحـوار بـين القبائـل في المنـاطق الشـمالية والجنوبيـة والوسـطى من أبيي، تمشيا مع الولايـة المتمثلـة في صـون السـلام والأمـن في المنطقـة. ويعمـل رئـيس البعثـة المدني ومسؤولو الاتصال المجتمعي المدنيون المعيّنون حديثا على تعزيز هذا الحوار بين القبائل.

رابعا - حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية المشتركة لرصد الحـدود والتحقـق منـها الاضطلاع بولاية التحقق والرصد الجويين المعهود بها إليها. ووافـق الطرفـان علـى تنفيـذ خطـة التحقـق والرصـد الجـويين لأيار/مـايو ٢٠١٥ ووقّعـا عليهـا. غـير أنـه مـن بـين بعثـات الرصـد

الجوي الست المقررة، أُلغيت بعثة واحدة لعدم توفر طائرات، وأُلغيت بعثتان بسبب رفض قائد اللواء المحلي التابع للجيش الشعبي لتحرير السودان منح تصاريح لهبوط الطائرات.

١٩ - ودخل مقر الآلية والمقران القطاعيان في كادقلي بالسودان وفي قوك مشار بجنوب السودان حيز التشغيل الكامل، وأصبحت هذه المقار جاهزة لاستيعاب سريتين إضافيتين لحماية القوة يجري حاليا نشرهما. وفي ٨ حزيران/يونيه، وصل إلى كادقلي أول الجنود وعددهم ٧١ جنديا لبدء التدريب التمهيدي. وسيُشكل نشرُ السريتين وإنشاءُ مواقع الأفرقة في كل قطاع نهاية مرحلة العمل بالقدرة التشغيلية الأولية للآلية، وسيُمكّن الآلية من القيام بالدوريات البرية المتوخاة. وعُلّقت عملية إنشاء موقعين قطاعيين إضافيين في ملكال وبورام، مع وحدتين إضافيتين لحماية القوة، رهنا بنتائج تقييم عمليات الآلية الذي أُجري في الفترة من ١٧ إلى ٢٩ أيار/مايو.

٢٠ - وفي هذا الصدد، أجرى فريق للتقييم من القوة الأمنية المؤقتة لأبيي وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تقييما مفصلا للعمليات التي تضطلع بها الآلية المشتركة بغرض تحديد ما إذا كانت الآلية تحقّق الأهداف المحددة في الاتفاق المبرم بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ والاتفاق المتعلق بالترتيبات الأمنية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي إطار إنجاز الفريق للتقييم، استقبله مسؤولون في حكومة السودان في الخرطوم، غير أن طلبه الاجتماعَ مع المسؤولين في حكومة جنوب السودان في جوبا قوبل بالرفض. وأُجريت زيارات ميدانية إلى المقر المؤقت للآلية المشتركة في كادقلي، ومقر القوة الأمنية المؤقتة لأبيي الذي يقع في أبيي، والمقر القطاعي للآلية المشتركة في قوك مشار.

٢١ - وتمثل العراقيل السياسية أبرز تحدٍّ يواجه عمليات الآلية المشتركة. فقد اتُّفق على إنشاء الآلية في حزيران/يونيه ٢٠١١ باعتبارها آلية لبناء الثقة فيما يخص إدارة الأمن الحدودي بين حكومتي السودان وجنوب السودان، غير أن تفعيلها لم يحظ في البداية بالاهتمام اللازم من الطرفين. ولتجنب استئناف الأعمال العدائية وتصعيدها في أعقاب المواجهة التي وقعت بين الطرفين في هجليج في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أصبح نشر الآلية وإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح أمرا في غاية الأهمية. وفي الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بذل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ جهودا كبيرة للتوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم حدود المنطقة. وفي الوقت نفسه، ركزت الأمم المتحدة على ما تبذله من جهود في ما يتعلق بالعمل مع الطرفين من أجل تفعيل الآلية المشتركة.

٢٢ - وبعد التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ والمواجهة التي شهدتها هجليج، بدأت حكومة جنوب السودان الإعراب عن قلقها بشأن خط الصفر للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وكان الداعي الأساسي لقلقها هو أن يُعتمد خط الصفر هذا في نهاية المطاف حدودا فعلية فاصلة بين السودان وجنوب السودان. ورغم توقيع اتفاقات التعاون المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تواصلت الخلافات بشأن تحديد المنطقة وترسيم الحدود نفسها، بما في ذلك المناطق المتنازع عليها وحصر المناطق الخلافية. ومع اشتداد القتال بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وبداية النزاع في جنوب السودان، تجدّد تبادل الطرفين للاتهامات بدعم وإيواء كل منهما للجماعات المتمردة. وأدى تواصل الخلافات حول خط الوسط للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح إلى تقويض قدرة الآلية على أن تدخل حيز التشغيل الكامل. ورغم اتفاق الطرفين نظريا على إحداثيات خط الوسط ودعوة مجلس الأمن الطرفين في القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) إلى تنفيذ الترتيبات الحدودية المتفق عليها طبقا للخريطة الإدارية والأمنية التي عرضها على الطرفين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ فريقُ الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لم يحرز أي تقدم ملموس بشأن هذه المسألة منذ الاتفاق على مصفوفة التنفيذ في آذار/مارس ٢٠١٣. وفي الآن نفسه، لم يحرز أي تقدم لا في ترسيم نسبة ٨٠ في المائة من الحدود التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠١٠، ولا في الصياغة النهائية للرأي غير الملزم من جانب خبراء الاتحاد الأفريقي التقنيين في آذار/مارس ٢٠١٣. فما زال الخبراء ينتظرون أن يقدم الطرفان وثائقهما إليهم.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، لم تجتمع منذ أيار/مايو ٢٠١٣ الآلية السياسية والأمنية المشتركة، التي أنشأتها حكومتا السودان وجنوب السودان في إطار اتفاقهما المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ لتسوية المسائل السياسية والأمنية، رغم اتفاق الطرفين في نيسان/أبريل ٢٠١٣ على عقد اجتماعات عادية كل ٤٥ يوما. وفي كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٥، طلبت الحكومتان إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ عقد جلسة استثنائية للآلية، وأعربتا عن القلق من أن تباين آرائهما يعوق قدرتهما على الاجتماع من جديد. وأعربتا مرة أخرى عن قلقهما من المزاعم التي تفيد بأن كلا الطرفين يدعم ويؤوي جماعات متمردة على الطرف الآخر. ويُجري فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ حاليا مناقشات مع الجانبين بغرض عقد الدورة الاستثنائية المقبلة.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٣، أجرت الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها أربع دوريات استطلاعية لتحديد معالم المعابر الحدودية في ثلاثة مواقع. غير أنه لم يُتوصل إلى نتائج نهائية بسبب عدم مشاركة سلطات جنوب السودان. وبعد ادّعاء الآلية المشتركة رؤية قوات تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان داخل منطقة الـ ١٤ ميلاً في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، زعمت حكومة جنوب السودان أن الموقع المعني يوجد في واقع الأمر خارج المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وعلّقت مشاركتها في الآلية و لم تستأنفها إلا في أيار/مايو ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، دأبت الحكومة على رفض إصدار تصاريح لبعثات التحقق بالطيران فوق منطقة الـ ١٤ ميلاً حيث يعبر أيضا متمردو حركة العدل والمساواة الحدود بانتظام حسب ما تفيد به التقارير.

٢٥ - ومنذ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، لم تجر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها إلا ٤٧ دورية من دوريات الرصد الجوي المقررة وعددها ١١١ دورية، وترجع معظم حالات إلغاء الدوريات إلى التأخر في موافقة سلطات جنوب السودان على خطط الدوريات الجوية وتصاريح الطيران أو عدم موافقتها عليها. واتخاذ الطرفين قرارا يفرض موافقة عاصمتي بلديهما مسبقا بشهر على خطة الآلية للدوريات، يُضعف أيضا فرص تنفيذ بعثات التحقق على أساس المعلومات والأنباء الآنية التي ترد عن وقوع انتهاكات.

٢٦ - أما بالنسبة للدوريات البرية، فالآلية المشتركة بصدد تحقيق القدرة التشغيلية الأولية. ويجري حاليا نشر سريتين إثيوبيتين لحماية القوة، لتوفير ما يلزم من حماية لدوريات الرصد والتحقق البرية المتوخى إجراؤها في إطار القدرة التشغيلية الأولية؛ ومن المرجح أن يبدأ إجراء هذه الدوريات على نطاق محدود بحلول نهاية حزيران/يونيه. وتواصل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا تقديم دعمها إلى الآلية المشتركة، حيث اعتُمدت أفرقة دعم الدوريات بشكل تام وأصبحت جاهزة للنشر. وأنفقت الأمم المتحدة حتى الآن ما قدره ٢٦,٣ مليون دولار على إنشاء الهياكل الأساسية ودعم الآلية المشتركة. وسيتعذر مواصلة هذا الاستثمار إذا لم يكرس الطرفان نفسيهما لنجاح هذه الآلية.

٢٧ - وأجرى فريق التقييم استعراضا لمفهوم الآلية للعمليات والدعم. و لم يتسن مناقشة النتائج مع حكومتي السودان وجنوب السودان قبل صدور التقرير وستُعرض في تقريري المقبل.

خامسا – الحالة الإنسانية

٢٨ - واصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة على الإنعاش إلى نحو ٠٠٠ ٨١ من المشردين داخليا والعائدين في المناطق الجنوبية من أبيي، بالإضافة إلى ٨١٠ ٦ من المشردين من ولاية الوحدة في جنوب السودان. وقُلّصت الحصة الواحدة من حصص الإعاشة بمقدار النصف منذ آذار/مارس بسبب عدم توفر التمويل، باستثناء الوافدين مؤخرا من ولاية الوحدة الذين ما زالوا يتلقون حصص إعاشة كاملة. وبسبب القيود التي تفرضها حكومة السودان على الوصول إلى المناطق، يجري تقديم دعم أقل إلى نحو ٠٠٠ ١٥ من أفراد الفئات الضعيفة في المناطق الشمالية. ويجري في الوقت نفسه التخطيط لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين أثناء موسم الأمطار القادم. وقد أُودع في المخازن نحو ٨٠ في المائة من حصص الإعاشة التي ستكون مطلوبة خلال موسم الأمطار.

٢٩ - وتواصل بذل الجهود لدعم سبل كسب الرزق بالتوازي مع توفير المعونة الغذائية في جنوب منطقة أبيي. ومن الأنشطة الرئيسية المقدمة التدريبُ المهني، وتوفير مستلزمات ومعدات للزراعة والصيد. وفي قطاعي الصحة والتغذية، واصل ١٧ مرفقا صحيا، بما في ذلك مستشفيان، تقديم خدمات الدعم الأساسية فيما يخص الصحة والتغذية. وفي أعقاب إنجاز تقييم للاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش في الآونة الأخيرة، وُسّع نطاق تقديم الخدمات الصحية المقدمة ليشمل عيادتين في شمالي منطقة أبيي. ولا يزال الافتقار إلى موظفين حكوميين في مجال الصحة يشكل أحد التحديات الرئيسية. ويُتوقع أن يسفر موسم الأمطار عن حدوث طفرة في حالات الإصابة بالملاريا والأمراض المنقولة بالمياه، وبالأخص في جنوب منطقة أبيي.

٣٠ - وقد شمل الدعم المقدم للتعليم توفير مواد التدريس والتعلم الأساسية، ومجموعات المواد الترفيهية وترميم الحجرات الدراسية. ويجري توزيع الأثاث والأزياء واللوازم المدرسية على المدارس في شمالي منطقة أبيي. وكما هو الحال في القطاع الصحي، يتمثل التحدي الرئيسي في نقص عدد الموظفين الحكوميين في المنطقتين الوسطى والجنوبية من أبيي، ولا سيما فيما يتعلق بالمعلمين الذين يجيدون تكلم الإنكليزية.

٣١ - والعمل جار في جنوب أبيي لبناء ٢٠٥ ملاجئ لفائدة أضعف الفئات. وقدمت مواد منتجة محليا لدعم بناء المنازل التي دمرت في أعقاب الهجوم الذي شن في ٢ آذار/مارس على ماريال أجاك. وعلاوة على ذلك، تم تصليح ٢٦ مضخة ويجري العمل على تركيب ٢٢ مضخة جديدة، وبذلك يصل مجموع عدد هذه المضخات في المنطقة إلى ٢٤٩ مضخة.

وجرى في جميع أنحاء المنطقة بناء أو ترميم اثنين وأربعين حوضا مائيا. ولتلبية احتياجات القبيلتين من المياه المأمونة، أقيمت في بعض المناطق مراكز لتوزيع المياه لتكميل ما توفره الأحواض المائية. وجرى ترميم حوضين للمياه في شمال المنطقة ووُضعا في خدمة الرحل الموسميين منعا لنشوب النزاعات بين القبيلتين. ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى توسيع نطاق استخدام المرافق الصحية والمراحيض. ورغم تواصل الجهود الرامية إلى تعزيز الممارسات الآمنة في مجال النظافة الصحية والصرف الصحي، فنقص التمويل وعدم القدرة على التنفيذ والقيود التي فرضتها حكومة السودان على إيصال مواد البناء مسائل تعرقل الجهود الرامية إلى زيادة المساعدة المقدمة في هذا الصدد.

٣٢ - وتواصلت الأنشطة التي تكفل حماية أضعف الفئات من الاستغلال والعنف، وغير ذلك من الانتهاكات في جميع أنحاء المنطقة. واحتُفظ بستة وثلاثين حيزا ملائما للأطفال و ٢٢ شبكة مجتمعية لحماية الأطفال و ٢٦ شبكة للحماية المجتمعية، وآلية لمساهمة الأهالي في حفظ النظام. وبدأ المدنيون الذين شردوا من ماريال أجاك في ٢ آذار/مارس في العودة إلى القرية، وقدم دعم منتظم للأطفال الأربعة المختطفين الذين جرى لم شملهم مع أسرهم.

سادسا - نشر الأفراد ودعم البعثة

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان قوام العنصر العسكري للقوة الأمنية يبلغ ٤ ٠٦٤ فردا (١١٩ مراقبا عسكريا و ١٠١ من ضباط الأركان و ٣ ٨٤٤ جنديا)، من أصل قوام مأذون به يبلغ ٥ ٣٢٦ فردا. وبلغ قوام عنصر الشرطة التابع للقوة الأمنية ٢٨ فردا من أفراد الشرطة (٢١ رجلا و ٧ نساء) ينتمون إلى ستة بلدان مساهمة بأفراد شرطة، وذلك من أصل قوام مأذون به يبلغ ٥٠ فردا. وتعتزم القوة الأمنية المؤقتة لأبيي رفع عدد أفراد الشرطة المنتشرين إلى ٣٥ فردا، منهم موظفان لشؤون السجون. غير أنه بالنظر إلى عدم إنشاء الطرفين لدائرة شرطة أبيي التي كُلفت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بإسداء المشورة لها وتدريبها، لن يُنشر الأفراد المتبقون المأذون بهم. ويبلغ مجموع عدد الموظفين المدنيين ٢١٩ موظفا.

٣٤ - ودعما للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، واصلت القوة توسيع المخيم وأعمال التشييد المتعلقة بأماكن الإقامة الصلبة الجدران والهياكل الأساسية في قوك ماشار. ويتقدم العمل الجاري في شق الطريق الرابط بين قوك مشار ومخيم القوة. وقد فُرغ من أعمال بناء منصة للطائرات العمودية في قوك ماشار، وينتظر حاليا بدء تشغيل هذه المنصة.

أما الأعمال الجارية في مخيم قوك ماشر والمتعلقة بصهريج الوقود ومركز توزيع خدمات الوقود المتصلة بذلك، فقد أوشكت على الانتهاء.

٣٥ - وفي المنطقة، انتهت القوة الأمنية المؤقتة لأبيي من تشييد المرافق المطلوبة ونشر القوات في أقاني تواك. وفُرغ من إقامة ستة مخيمات للانتشار في موسم الجفاف في أم خراييت، وعلال، ونونق، ودنقوب، وأقاني تواك وماريال أجاك.

٣٦ - وفرغ من تشييد حيز المكاتب وأماكن الإقامة اللازمة لنشر أفراد شرطة الأمم المتحدة في دفرة، وفي ٢٥ نيسان/أبريل، نُشر أفراد الشرطة في موقع الفريق. وأعمال تشييد مكاتب وأماكن إقامة أفراد شرطة الأمم المتحدة المنتشرين في بانتون جارية. وفي الوقت نفسه، علقت أعمال إنجاز المطار في أتوني بسبب الافتقار إلى التربة المناسبة للانتهاء من المهبط وطلب من حكومة السودان وقف الأعمال بدعوى أنها لم تمنح ترخيصا بالبناء في أي وقت من الأوقات.

سابعا - الجوانب المالية

٣٧ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٨/٦٨ باء، مبلغ ٣١٨,٩ مليون دولار للإنفاق على القوة الأمنية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وحتى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة الأمنية المؤقتة مبلغا قدره ٥٦,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ مبلغا قدره ١ ٩٥٨,٨ مليون دولار. وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات للحكومة المساهمة عن الفترتين الممتدتين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على التوالي، وفقا لجدول السداد الربع السنوي.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٣٨ - على الرغم من أن الحالة الأمنية في منطقة أبيي ظلت هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الأحداث التي تقع خارج المنطقة لا تزال تؤثر على السلام والاستقرار. ومن المحتمل أن تتسع رقعة التراعات الجارية في جنوب السودان وجنوب كردفان ودارفور بالنظر إلى أن جماعات عسكرية أو مدنية قد تأتي إلى المنطقة بحثا عن ملجأ. وقد أمكن حتى الآن للقوة المحافظة على الهدوء، ولكن تدفق أعداد كبيرة من المشردين داخليا أو من الجماعات المسلحة سيؤثر على جهودها المبذولة لصون السلام والاستقرار.

٣٩ - وأود أن أشكر حكومتي السودان وجنوب السودان على حرصهما على أن يجتمع الرئيسان المشاركان للجنة الرقابة المشتركة في أبيي في آذار/مارس ٢٠١٥. فهذا تطور إيجابي. وأدعو كلتا الحكومتين إلى أن تؤيدا عقد اجتماع زعماء القبائل الذي كان من المقرر عقده في البداية في نيسان/أبريل. فهذا الاجتماع هو الذي سيحدد الظروف اللازمة لتوطيد الاستقرار في المنطقة. وقد أثبتت مختلف الاجتماعات التي عقدت بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية على مدى الأشهر الماضية رغبة الجانبين في استعادة علاقات جيدة والعيش سويا في سلام. وفي هذا الصدد، يحدوني أمل صادق في أن تُسوى وديا المشكلة الناشئة عن اغتيال الزعيم الأكبر لقبيلة دينكا نقوك في أيار/مايو ٢٠١٣ عن طريق اجتماع لزعماء القبيلتين. ويؤثر التأخر في إنشاء إدارة منطقة أبيي ومجلس منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي سلبا على تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان. وأناشد البلدين التصدي لهذه المسائل خلال الاجتماع المقبل للجنة والالتزام بتحقيق تقدم ملموس في هذا السياق.

٤٠ - ويشكل استمرار وجود أفراد مسلحين تابعين للشرطة السودانية في حقل النفط في دفرة انتهاكا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ولقرارات مجلس الأمن. وإني أحث حكومة السودان على العمل مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في إجراء تقييم مشترك للمتطلبات الأمنية للمجمّع ووضع مقترحات تتيح انسحاب وحدات الشرطة السودانية، مع ضمان أمن تلك المنشآت، طبقا للاتفاق.

٤١ - ويشكل الدخول المتكرر لعناصر مسلحة من الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى أبيي اتجاها مثيرا للقلق يهدد استقرار المنطقة. وإني أحث حكومة جنوب السودان على أن تكفل عدم دخول قواتها الأمنية تلك المنطقة. وتعتزم القوة الأمنية المؤقتة لأبيي أن تدعو من جديد كلتا الحكومتين إلى اجتماع رفيع المستوى يعقد في الأسابيع المقبلة لمعالجة البيئة الأمنية. وأدعو كلتا الحكومتين إلى الالتزام بالمشاركة البناءة في هذا الاجتماع.

٤٢ - وفي ما يتعلق بمهبط الطائرات في أتوني الذي أنجز بنسبة ٩٥ في المائة، أطلب إلى حكومة السودان التخلي عن اعتراضها على إتمامه. فهذا المهبط الذي ضخت الأمم المتحدة فيه استثمارات مالية كبيرة سيساهم كثيرا في إنجاز عمليات القوة. وبالمثل، أدعو حكومة السودان إلى كفالة وصول الوكالات الإنسانية إلى جميع أنحاء المنطقة، وضمان الإسراع بمنح تأشيرات الدخول لأفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الذين يقدمون خدماتهم لسكان أبيي.

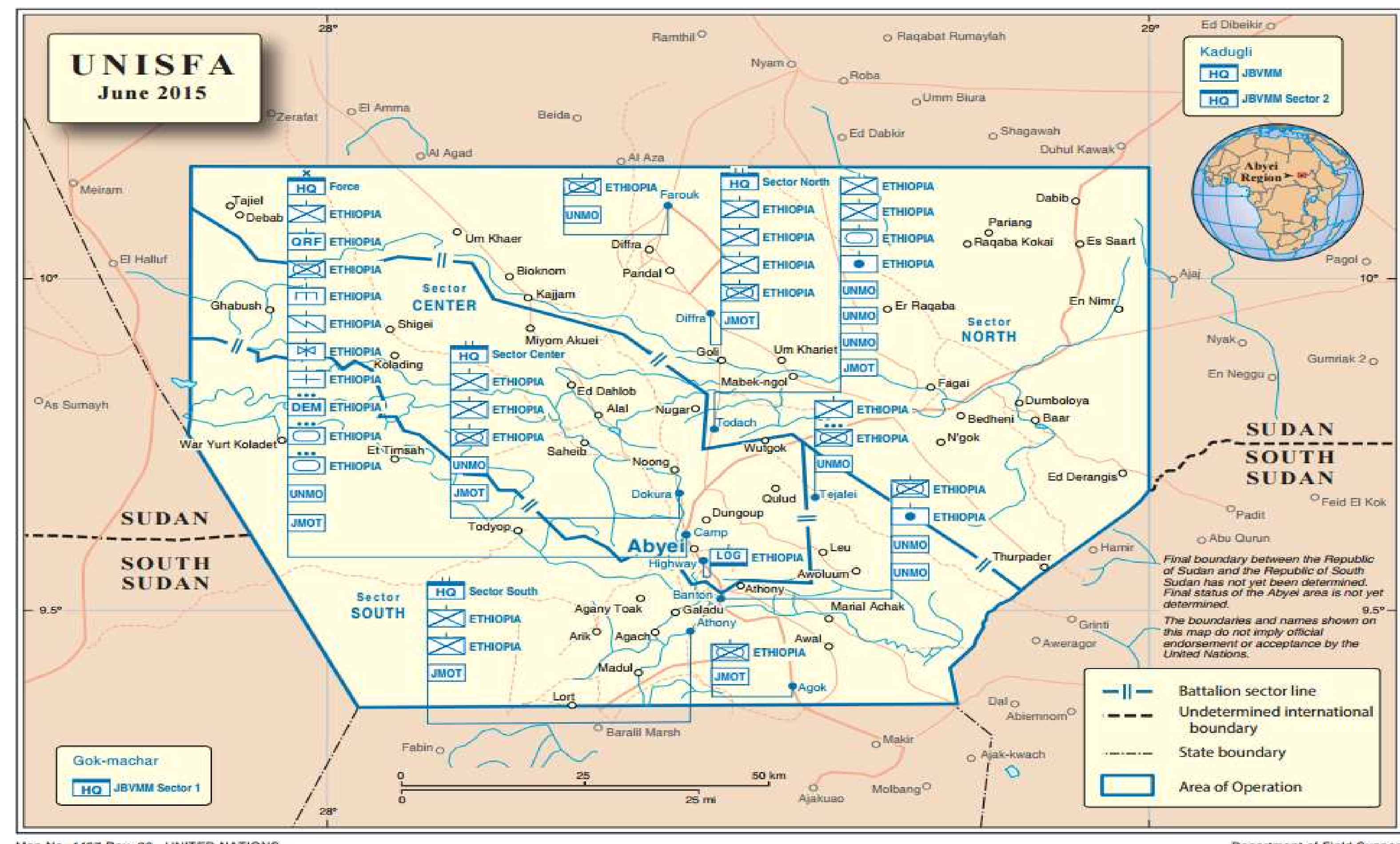
٤٣ - وفي ما يتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، أوصي بأن يُستند في مواصلة القوة الأمنية المؤقتة لأبيي الاستثمار في تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة إلى مجموعة

من الشروط التي يجب على الطرفين استيفاؤها ليتسنى للآلية أن تحقق أهدافها. فأولا، يجب على الطرفين أن يسويا نزاعهما بشأن المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح. وثانيا، ينبغي استئناف ترسيم الحدود، وينبغي أن يقدم الطرفان للخبراء التقنيين التابعين للاتحاد الأفريقي الوثائق المطلوبة لوضع الصيغة النهائية للرأي غير الملزم المتعلق بالمناطق الحدودية التي يتنازع عليها الطرفان. وثالثا، يجب أن يبدأ الطرفان في عقد اجتماعات منتظمة للآلية السياسية والأمنية المشتركة، على النحو المتفق عليه في أديس أبابا في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وحيث إن الآلية السياسية والأمنية المشتركة هي الهيئة المسؤولة عن توفير جملة أمور منها الإشراف على الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، فإن عدم انتظام اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة يترك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها دون رقابة وتوجيه ودعم. وأخيرا، يجب أن يتعهد الطرفان بتوفير حرية التنقل بالكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ولا يجوز فرض أي قيود على الدوريات الجوية أو البرية التي تسيرها هذه الآلية المشتركة، ويجب على القوات الخاضعة لكلتا الحكومتين الامتناع عن القيام بأي عمل عدائي ضد أفراد الآلية وممتلكاها. وأوصي بأن يصدر الطرفان إعلانا رسميا في ذلك الصدد في الاجتماع المقبل للآلية السياسية والأمنية المشتركة. ثم إن أداء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لجميع مهامها على نحو سليم سيساعد أيضا على الإنذار مبكرا بالحوادث التي تقع على الحدود والتي قد تتفاقم لتتحول إلى نزاع دولي. وإذا ما استوفى الطرفان هذه الشروط، فسيصبح بإمكان الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها أن تشكل أداة فعالة لزيادة الثقة بين السودان وجنوب السودان، وأن تساعد على إيجاد زخم إيجابي بشأن عدد من المسائل الرئيسية ذات الصلة بالمنطقة الحدودية. وتشكل فعالية أمن الحدود وزيادة الثقة بين السودان وجنوب السودان جزءا لا يتجزأ من الأمن الداخلي والاستقرار في كلا البلدين، وهو ما سيساعد في نهاية المطاف على الحد من استمرار معاناة الأهالي الذين يتحملون وطأة التراع.

٤٤ - وفي هذا الوقت الذي ينظر فيه مجلس الأمن في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، يُشجعني التزام الطرفين بالحفاظ على روح الحوار البناء مع رئيس البعثة الجديد الذي عينته. ولذا، فإني أود أن أطلب تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر من أجل الحفاظ على الزخم الذي تولَّد في الآونة الأخيرة.

٤٥ - وأخيرا، أود أن أختتم بالإعراب عن خالص الشكر والتقدير إلى هايلي تيلاهون جبرمريم، رئيس البعثة، وإلى الفريق بيرهانو جولا جيلاشا، قائد القوة، اللذين يواصلان العمل على إحلال السلام والاستقرار في منطقة أبيي. وأود أيضا أن أثني على مبعوثي الخاص

هايلي منكريوس، وتابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ورئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وحكومة إثيوبيا وأن أشكرهم على ما يقدمونه من دعم وما يبدونه من تعاون مستمر من أجل تحقيق الهدف نفسه.



Map No. 4467 Rev. 26 UNITED NATIONS
June 2015 (Colour)

Department of Field Support
Cartographic Section